

التعليقة على كتاب سيّويه

التعليق على كتاب سيبويه

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

مطبعة الأمانة

٣ شايح جزيرة هيدوان شبرا - القاهرة



مقدمة

جرت عادة المحققين أن يقدموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة... المؤلفين مولدًا ونشأة ووداعة، ممرضين لأبرز الجوانب المؤثرة في حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية في عصورهم ، وما شابه ذلك ، ليصلوا بالقارئ إلى العمل الذي يقدمونه إليه فيخصونه بشيء من التفصيل .

وما عساني أن أقول عن رجل وُصف بأنه أوحده زمانه في علم العربية (١) . وإمام وقته في علم النحو (٢) ، انتهت إليه رئاسة علم النحو ، وقد أخذ عنه النحو أئمة كبار كابن جني وأبي الحسن الربيعي (٣) . رجل كان أهل بغداد يقولون في زمانه : لو عاش سييويه لاحتاج إليه .

وكان تلميذه ابن جني يصفه بقوله : « ... وما كان - مع ذلك - يضع نفسه ، فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ، ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطهقتما لأخذوا عنه بلا أفقة ، ولو أدركه الخلل وسييويه

(١) معجم الأدباء ١٠/٣ .

(٢) تاريخ أبو الفداء المؤيد ١٢٥/١ ، مرآة الجنان ٤٠٦/٢ .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١ .

لكانا يقرآن له ، ويتجملان به » (١) . ماعسانى أن أضيف وقد تناول الباحثون سيرة الرجل بالدرس والاستقصاء ، فمنهم من أفرد له كتاباً مستقلاً ، سبق فيه إلى الكشف عن شخصيته حتى أصبح ذلك البحث المطول مرجعاً لكل من تصدى لنشر أثر من آثاره .

أجد نفسى اليوم لن أقول إلا ماقد قيل ، وما أراى أقول إلا معاداً مكروراً ؛ فأبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى المتوفى سنة ٥٣٧٧ - ٩٨٧م أصبح من الشهرة فى هذا الزمان بمكان ، وهو وإن كان مشهوراً فى زمانه وبعد وفاته ، خاصة بين طلاب التربية بعامة ، والنحو والصرف بخاصة ، إلا أنه بعد أن نشرت أعماله : وأصبحت لا تخلو منها مكتبة ، ولا يفلها باحث فى الدراسات النحوية والصرفية ، أقول : بعد أن ظهرت أعماله إلى النور خلال العقود الماضية ، أصبحت الترجمة له لا تنفى غير تكرار المقولات - وإن اختلفت الأساليب -

ولست هنا معتذراً عن واجب ، إلا أنى أعذر عن إثقال هذا الأثر الذى بين يدى القارىء بما سبقنى إليه الباحثون الذين أسهموا فى إخراج مكتبة أبى على دراسقى إلى النور ، وما سطرته دراسقى المطولة عنه وعن كتابه الذين بين يديك اليوم ، ولما كانت تلك الدراسة لم تر النور بعد

(١) شاكر الفحام ، أبو على الفسارسى النحوى ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، ج ٤ ، مج ٥٨ ، ذو الحجة ١٤٠٣هـ / أكتوبر ١٩٨٣م ص ٧٤٨ ، ص ٧٥٢ الفقرة ١٦ ، ٢٢ .

– وأرجو أن تظهر قريباً – كان لزاماً على وأنا أقدم هذا الكتاب أن أقف معرفاً به .

التمليقة على كتاب سيبويه :

لم تتعرض لذكر التملية كتب الوراقين القدامى ، كالفهرست ، ولا الكتب التي أرّخت للنحاة وآثارهم كطبقات النحويين واللغويين ، أو إنباء الرواة على أنباء النحاة ، أو نزعة الألباء في طبقات الأدباء ، ثم إن كتب التراجم الأخرى – القديمة منها خاصة – لم تنص عليها ، فلم ترد ضمن ماسجل له ياقوت في معجم الأدباء من كتب ، ولا في القائمة التي أوردها ابن خلكان ، وأول ما يلقاها ذكر « التملية » عند ابن خير الأشجعي في فهرسة مارواه عن شيوخه وأنها في سفرين (١) ، ثم السموطي (٢) ، ويليها أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (٣) .

وهذه المصادر تقف بالقارىء عند ذكر العنوان فحسب ، الأمر الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يشك فيما إذا كان للفارسي كتاب بشرح سيبويه إلا ما وجد في حاشية الأمير على المغني من إشارة إلى رأى نص عليه الفارسي في شرحه لكتاب سيبويه (٤) .

(١) فهرسة ما رواه عن شيوخه / ٣١٨ .

(٢) انظر بغية الوعاة / ٢١٧ .

(٣) انظر مفتاح السعادة ١/ ١٧١ ، حاجي خليفة ، انظر كشف

الظنون / ١٤٢٧ .

(٤) انظر من أعيان الشيعة / ٥٨٢ – ٥٨٣ ، ثم انظر ذلك الرأى

في حاشية الأمير على المغني ١/ ٦٢ .

وكان (GUSTAV FLUGEL) قد عرض لكتيب أبي علي ، فذكر
التعليقة في معراض حديثه عن أبيات الإعراب ، وكأنهما عنده كتيب
واحد ، ولم يذكر أنه اطلع على شيء منهما (١) .

ثم تتابع دراسات المحدثين فتروى عن هؤلاء أقوالهم حول التعليقة ،
وتخلو بعض الدراسات من الإفادة عنها حقيقة ووجوداً . ويظل أمر التعليقة
غامضاً حتى عهد قريب ، حين ازداد إقبال الدارسين على تراث أبي علي
يدرسونه وينشرونه ، وعندما نفصوا الفهار عنه ظهرت التعليقة ، وكان لي
شرف التعلق بها ، والتعليق عليها .

وقفت على نسخة التعليقة في مكتبة شهيد علي برقم ٢٣٥٧ ، وأتت
نفسى في سبيل الحصول على نسخة أخرى ، راسلت المكتبات في العراق
وألمانيا ودبلن ، وزرت المكتبات الشهيرة في تركيا والشام ومصر واغرب
وانجلترا وإسبانيا وفرنسا ، اتصلت بالمكتبات الجامعية في المملكة العربية
السعودية ، وعرا كز البحث العلمى فيها ثم بالباحثين من ذوى الشأن ،
طلباً لنسخة أخرى للتعليقة ، زرت ألمانيا الغربية ، وقابلت الدكتور
هؤاد سركين ، مؤملاً أن أجد عنده خبراً جديداً عنها ، وكان يومئذ
يعد كتابه (تاريخ التراث العربى) للطبع ، فتفضل على بتصوير للزمة
التي تناوأت الفارسي .

وعلى الرغم من عدم ذكره لنسخة أخرى غير التي عرفت ، إلا أنى

(١) Die Grammatischen Schulen der. Araber, P. 111.

استفادت من توثيقه ، فجزاء الله خيراً (١) .

صهبت أبا علي الفارسي فترة ليست بالقصيرة ، أدركت من خلالها كيف كان ابن جني مصيباً عندما ترك الموصل ولازمه حتى اتى الفارسي ربه ، وعرفت أيضاً السبب الذي جعل تلميذه علي بن عيسى الربعي يلازمه نحواً من عشرين سنة ويأبى أن يفارقه على الرغم من تمكنه من النحو ، وشهادة الفارسي له بذلك وأنه لو سير الشرق والغرب لم يوجد أنحاً من الربعي . عرفت السبب في كثرة تلاميذ الرجل ، وسر إقبال اللاحقين على أعماله درساً وفشراً ، ولم أكد أنهى دراستي العالمة التي تناولت « التعليلة » من حيث مادتها محتوى وأسلوباً ، ومقارنة بما يشاكلها من شروح « الكتاب » في القرن الرابع الهجري حتى ازددت تعلقاً بها ، لأبدأ مرحلة جديدة في التلمذة على أبي علي الفارسي ، أجلت النظر في مخطوطة « التعليلة » وقرأتها من أولها إلى آخرها ، وتبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص والخرم ، كما ظهر لي وضوح هذه النسخة التي لا أزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى ، عندئذ عقدت العزم على تحقيقها مستعيناً بالله على ذلك ، فهو وحده المستعان ، ومنه التوفيق ، وعليه توكلت ، وهو حسبي .

(١) Geschichte des Arabischen Schrifttums , IX P. 107, 312.

أبو على والتعليقة :

لم أر أحداً يعاب بالتفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسي^(١) وهذا وإن كان عيباً إلا أنه في ضمنه شهادة بقدرة أبي على^(٢) على فهم « الكتاب » ومعرفة أسرارها ، ولعلها تنقض ما وصف به من غيظ على أبي سعيد السيرافي وحسد له على ما تم له من تفسير كتاب سيبويه^(٣) .

فإن كان أبو على متفرداً بكتاب سيبويه فلهذه كان يرمى إلى أن يكون رأساً في هذا العلم^(٤) ، وقد كان له ما أراد ، فمائله في النحو تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه ، والإيضاح إنما هو مختصر ميسر لكتاب سيبويه ، أما التعليقة فشهادة لا تقبل الشك على عمق معرفة الفارسي بمشكلات « الكتاب » .

لكن ظهور مزايا شرح السيرافي على تعليقة الفارسي^(٥) أمر لا يقبل الشك ، وذلك أن الشرح تفتي أبواب الكتاب كلها ، وشرح دقيق مسائله وجليلها وفتق المسائل التي أجملها سيبويه ، ووضح ما أغض منها بل لقد أنشأ أبواباً جديدة لرؤوس بعض المسائل الواردة عند سيبويه ،

(١) انظر الامتاع والمؤانسة ١٣١/١ ، معجم الأدباء ١٠١/٣ .

(٢) انظر المصدرين السابقين . وانظر الرمانى النحوى / ٧٤ - ٧٥

(٣) روى عن الخليل قوله : « اذا أردت تعلم العلم لنفسك ،

فاجمع من كل شيء شيئاً ، واذا أردت أن تكون رأساً فى العلم فعليك

بطريق واحد انظر ، معجم الأدباء ٧٣/١ .

(٤) انظر كشف الظنون / ١٤٢٧ .

استشعاراً منه لحاجة القارىء إلى تلك الإضافات ، ملتصقاً العذر لسيبويه
في عدم تقصيصها (١) ، فيسّر شرحه فهم كتاب سيبويه ، ولو قدر له الخروج
إلى النور لاختفت الشكوى من صعوبة الكتاب .

أما « التعليق » فمنهجها ينفي أن تكون استقصاء اشرح عبارة الكتاب
ويعطى الدليل على أن مؤلفها لم يهدف إلى ذلك ، وإنما كان هدفه أن يبين
ما غمض من نصوص سيبويه مشقّقاً المعاني تارة ، ومقتضياً لها تارة أخرى .

إن من يقرأ « التعليق » يستطيع أن يتصور أن أبا على كان يقرأ
في كتاب سيبويه ، أو أن أحد تلاميذه كان يقرؤه عليه ، حتى إذا مرت
عبارة يُظن أنها غامضة ، أو يلاحظ رسم الاستفهام على وجوه الطلاب
عند طرقها مسامعهم ، ترى الفارسي يعلق عليها بقدر الحاجة لكشف
الغموض ، فنراه يتوسع في التعليق تارة ، ويختصره تارة أخرى ، ويتوقف
عند بعض الأبواب كثيراً ، ولا يكاد يقف عند بعضها الآخر ، بل إنه في
أحيان كثيرة يكتفي بذكر عنوان الباب ، والتعليق على بعض الأنسكار
الواردة فيه ، وقد يهمل كل شيء في الباب ماعدا ذكر العنوان ، كما أنه
أحياناً لا يرجع على ذكر عنوان الباب ، لكنه يشرح بعض مشكلات
النص تحته .

من أجل هذا ونحوه مما سيتضح بعد قليل ، يظهر الهون شامعاً بين

(١) انظر الأبواب التي ولدها من الباب الذي عقده سيبويه بعنوان .
« باب ما يحتمل الشعر » وهي منشورة محققة .

شرح أبي سعيد وتعليقة أبي علي ، لسكن أن يولد ذلك حسداً في تفسير أبي علي ، هذا مالا أظنه ، لأن قدرات الفارسي تؤهله لصنع عمل مشابه ولا تنقصه الآلة ولا البصر بأسرار كتاب سيبويه ، ولعله بمنهج هذا كان يريد أن يختط لنفسه طريقاً مميزاً في معالجة معضلات (الكتاب) دون أن يثقل على طلابه بشرح نصه كاملاً ، ولعله آثر الاختصار وألا يشرح من الكتاب إلا ما تدعو إليه الضرورة . وربما كان هذا النهج هو الذي جعل الفارسي لا يتقيد أحياناً بنقل نص سيبويه ، إذ تراه يختصره حيناً ويبتريه حيناً آخر ، ويسرقه بالمعنى في مواضع كثيرة ويدخل عبارة سيبويه بهعليقائه كثيراً .

والاختصار هو الطابع المميز للتعليقة ، وسيجد قارئها نفسه محتاجاً للعودة إلى كتاب سيبويه لمعرفة المعنى الذي قصده أبو علي ، فمن أمثلة الاختصار هذه قوله :

« قال سيبويه : بُمد (كَمْ ، وإِذْ) من الممكنة » (١) . وهو هنا إنما يشير إلى قول سيبويه :

« والوقوف في قولهم : اضربه في الأمر ، لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة ، فبمدت من المضارعة بُمد كَمْ ، وإِذْ من الممكنة » (٢) .

(١) التعليقة ٤/ب .

(٢) الكتاب ٤/١ .

وَيَعْلَمُ أَنَّ عَلَىَّ عَلَى هَذَا النَّصِّ لَا يَفْهَمُ إِلَّا بِالْمُودَةِ إِلَى هِبَارَةِ سَبِيئِيَّةِ
 نَفْسِهَا ، لِيَدْرَكَ مَا يَشِيرُ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ عِنْدَ قَوْلِهِ : « قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : بَعْدَ كَسَمٍ
 مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، إِذَا مَعَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ قَائِمٌ فِيهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ فِي
 مَوْضِعٍ كَمَا تَتِمُّ كُنْ (عِلُّ) فِي قَوْلِهِمْ : (مِنْ قَلْبُ) ، فَلَمَّا لَمْ يَتِمَّ كُنْ لَمْ يَحْرُكْ
 بِحَرَكَةِ فِي حَالِ الْبِنَاءِ ، كَمَا لَمْ يَحْرُكْ فِيهِ فِعْلُ الْأَمْرِ لَمَّا لَمْ يَشْبِهْ الْأَسْمَاءُ
 وَلَا أَشْبَهَهُ مَا يَشْبَهُهُ » (١) . فَإِذَا كَانَ الْقَارِئُ يَرَى فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا
 تَفْسِيرًا لِعِبَارَةِ سَبِيئِيَّةِ السَّابِقَةِ ، فَإِنِّي لَا أَبُوحُ بِشَيْءٍ إِذَا قُلْتُ إِنِّي أَرَاهُ قَدْ
 زَادَ الْغَمُوضُ غَمُوضًا ، وَأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى كِتَابِ سَبِيئِيَّةِ وَإِعَادَةَ النَّظَرِ
 فِي نَصِّهِ قَدْ يَكُونُ أَهْوَنَ مِنْ كَدِّ الدِّهْنِ فِي عِبْسَارَةِ أَبِي عَلِيٍّ هَذِهِ
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : « قَالَ : (أَيْ سَبِيئِيَّةِ) مُنْذُ فَيَمْنِ جَرِّ بِهَا » (٢) .
 النَّازِلُ فِي هَذَا النَّصِّ لَنْ يَدْرَكَ مِنْ خِلَالِ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى لَهُ لَمْ سَاقَهُ أَبُو عَلِيٍّ
 بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ لِأَلْشَيْءِ ، إِلَّا لِلِاخْتِصَارِ الشَّدِيدِ الَّذِي آثَرَهُ . وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ
 أَيْضًا : « قَالَ سَبِيئِيَّةِ : غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ وَلَا مَنُونٍ » ، لَمْ يَبَيِّنْ مَا الْمَقْصُودُ
 بِذَلِكَ ، حَتَّى إِذَا عِنْدَمَا فَسَّرَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَمْ يَرْجِعِ الضَّمِيرَ الْمَنُونِ فِي
 (مُتَحَرِّكٍ ، وَمَنُونٍ) إِلَى مَعْلُومٍ ، فَهُوَ يَقُولُ : « قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : يَرِيدُ :
 لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ فِي النِّيَّةِ ، كَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْإِعْرَابِ فِي (رَحًا ، وَعَصَا) فِي
 مَوْضِعِ حَرَكَةِ هَذَا » (٣) .

(١) التعليقة ٤/ب .

(٢) التعليقة ٤/ب .

(٣) انظر التعليقة ٦/ب .

وأكثر نقول أبي على عن سيبويه على هذه الصورة ، كما أن الغالب على تعليقاته دوراتها حول الفسكرة التي اجتزأ منها النص ، لا أن يقصر شرحه على النص المنقول وحده .

وربما يعجب القارئ من أسلوب أبي على في كثير من الأحيان إذ يجده ينقل النص عن سيبويه ، ثم يعلق عليه ، وبعد ذلك لا يخرج القارئ بفسكرة واضحة عن ذلك النص ، على نحو قوله : قال (سيبويه) : « ولم يسكنوا ليسكونا » .

قال أبو على : يعنى الفاعل الذى يعمده فعله ، والمفعول الذى يعمده فعله (١) .

وقوله : « قال (سيبويه) : وقد يفارقه » قال أبو على : أى زيدا ونحوه في الجزاء والاستفهام ومواضع أخر (٢) .
ونحو قوله : « قال (سيبويه) : وتفسيره تفسير الأول » .
قال أبو على : أى جعلوا فيه الواحد موضع الجمع ، والنسكرة موضع المعرفة كما فعل بالأولى (٣) .

والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، فهي منتشرة في التعليقات من أولها إلى آخرها .

حقا لقد كان في مثل هذه التعليقات تبيين لمسائل خفية عند سيبويه ،

(١) انظر التعليقة ق ١٣/ب .

(٢) التعليقة ق ١٨/ب .

(٣) التعليقة ق ٢١/أ .

لكن قراءة التعليق على الفقرة المنقولة من الكتاب وحده لا يكفي ، وقد لا يضيف إلى علم الفارسي جديداً ، فيكون لزاماً - والحالة هذه - العودة إلى كتاب سيبويه للاطلاع على الفكرة العامة التي يدور حولها التعليق . وبعبارة أخرى فإن أغلب هذه التعليقات كان الأولى بها ألا تفصل عن متن (الكتاب) .

ومن أجل ذلك كان عليّ وأنا أفدم التعليقة ، أن أردف أفكارها بتوضيح من شرح السهرافي أو الرماني ، وقد أضطر إلى نقل عبارة سيبويه نفسها ليمتضح المقصود من تعليق الفارسي .

ومادامنا نتحدث عن منهج التعليقة وأسلوب صاحبها ، فإننا نراه أحياناً يلجأ إلى إعراب نص سيبويه ليصل من خلال ذلك إلى المعنى الذي يروم وهذا يجعلنا نعتقد أن أبا علي يجعل الإعراب فرعاً للمعنى ، فهو يقول مثلاً : قال (سيبويه) : فيكون الأول حرف إعراب .

قال أبو علي : فيكون : جواب لقوله : ولم تكن منونة ، ولم تلزمها الحركة ، أي لم يكن الفعل منوناً ، والحركة لازمة له ، كما كان الاسم منوناً والحركة لازمة له ، وتكون الألف حرف إعراب ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين في الحركة والتنوين في الفعل ، كما كانت الألف حرف إعراب في الاسم ، والنون بدلاً من الحركة والتنوين (١) .

ومثال آخر على توظيف أبي علي الإعراب في سهل توضيح معاني

(١) التعليقة ق ٧/ب .

نصوص السكتاب ، يقول : « قال (سيوييه) : ومثل قولهم : مَنْ سَكَنَ
أَخَاكَ قول العرب : ما جاءت حاجتك » .

قال أبو علي : (ما جاءت حاجتك) في موضع رفع بالابتداء ، وهو
استفهام ، (وجاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه
صمير ما ، وحاجتك ، منتصبة لأنها خبر صار .. « (١) » .

وهكذا نجد أنها على لا يسكاد يطيل الوقوف عند كثير من أبواب
السكتاب إلا ما يجده مستحقاً للإيضاح ، لكنه إذا تصدى للتعليل على
جزئية ما أتى بالمعجب في المسألة ، واستقصى جوانبها . وأصل من الأمثلة
القريبة لمثل هذه الوقفة ، معالجته لقول سيوييه : « ذهبت الشام شبهه
بالمبهم » (٢) . فقد تناول أبو علي المسكان المختص وفرق بينه وبين المبهم ،
وصحح ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي من أن قولنا : « ذهبت الشام ليست
مثل دخلت البيت » محتجاً بأن الشام والبيت في مثل هذين المثالين موضع
مختص ، وليس بمبهم إن لم يكن (البيت) أقعد في الاختصاص من (الشام)
ويقوده الاستطراد إلى بهان ما يجمع بين الفعلين في هاتين الجملتين من
كونهما لا يتمديان إلى مفعول إلا بحرف الجر ، وأن حرف الجر حذف
في الجملتين للاسراع ، وإلى التعرف على المصدر الذي اشتق منه الفعل ،
ثم معرفة نظائر هذه الأنماط مما لا يتمدى إلى المفعول إلا بواسطة ... « (٣) » .

(١) التعليق ق ١٤/١ .

(٢) الكتاب ١/١٥ .

(٣) انظر التعليق ق ١١ .

ولعل القارىء الكريم وهو يرى جل الأمثلة التى أسوقها هنا وقعت
فى صدر التعليقة ، فيتوهم أن أسلوب أبى على قد يتغير فى وسطها أو آخرها
وأبادر فأقول : لقد كان الاختيار متعمداً وذلك لسكى يراها القارىء
فى الجزء الذى بين يديه ، لا أن يضطر إلى الانتقال إلى البحث فى بقية
الأجزاء ، وأقول له : إن أسلوب أبى على واحد فى التعليقة كلها وما ينطبق
على الجزء الأول منها نجده تماماً فى آخر أقسامها .

لكن لا يعنى هذا أن التعليقة خلت من المناقشات المستفيضة لبعض
المسائل النحوية التى هى فى نظر القارىء بحاجة إلى توضيح ، ولمسمح لى
القارىء بمثالين أسوقهما دليلاً على قدرة الفارسى على الإفاضة فى بسط
القول وعرض الأدلة ، وتقليب وجوه المسألة ، واستدعاء أطرافها والوصول
بالقارىء إلى حُجج منطقية مجردة ، قد تصل به إلى حد الملل .

للمسألة الأولى : تعليق الفارسى على الباب الأول من أبواب الكتاب
وهو قول سيبويه : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » (١) ، فبيّن أن
الذى وضع عليه الكتاب القنوين فى (علم) ، وأن (ما) استفهامية ،
و (الكلم) مبتدأ ، وخبره (ما) ، وأن الجملة فى موضع نصب على تقدير :
هذا باب أن تعلم ما الكلم ، وأن فاعل (علم) المخاطب ، ثم أخذ فى بيان
أن العلم فى باب التعدى على ضربين :

ضرب يتعدى إلى مفعولين ، وضرب يكون بمعنى العرفان ، فلا يجاوز

(١) الكتاب ٢/١ .

مفعولا كالا يجاوز (عرفت) مفعولا . وأثبت أبو على أن العلم في قول
سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) من الضرب الأول الذي
يتعدى إلى مفعولين ، وأن (علم) في تقدير (أن تعلم) وإن لم يضاف إلى
ضمير مخاطب ، قال : « كأنه جواب سائل سأل : ما الكلم ؟ فقال : هذا
باب أن تعلم ما الكلم » ، وبين أنه يدخل في ذلك جميع أقوال سيبويه
في سائر الكتاب : اعلم أن كذا وكذا ...

ناقش أبو على نفسه مناقشة الخبير بالمسألة ، وقلب أوجه الاحتمالات
في هذا الاستعمال ، على نحو أن يذهب بالمصدر الذي هو (علم) مذهب
ما لم يضم فاعله ، وأن ذلك لا يجوز إذا جمعت (ما) استفهاماً ، كما أنه
لا يجوز أيضاً إضمار المصدر في قوله (أن يعلم) لتصير (ما الكلم) في موضع
نصب ، وعمل ذلك بأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون مرتفعاً في المعنى
المقام مقام الفاعل ، كما أنه لا يجوز أيضاً حذف - التنوين من (علم)
وإضافته إلى ما كان حكمه أن يكون بمعنى الذي ، كأنك قلت : علم الذي
هو الكلم ، فلو جمعته استفهاماً لم يجز أن تضيف (علم) إليه ، لأن الجمل
لا تكون في موضع جر بإضافة الأسماء إليها ، إلا ما جاء من إضافة
الظروف الزمانية إلى الجمل ، وهذا شيء مقصور عليها .

وبين أبو على أنه إن كان من (العلم) الذي يتعدى إلى مفعول واحد
وأضفت ، ثم قدرته بـ (أن تعلم) أو (أن يعلم) لم يحتج إلى إضمار مفعول
ويكون (ما الكلم) في موضع اسم منصوب إن قدرته بـ (أن تعلم)
أو مرفوع إن قدرته بـ (أن يعلم) وإن كان مجروراً في اللفظ .

ثم انتقل أبو على بعد ذلك إلى بيسان أوجه استعمال (ما) الواردة في الباب ، فذكر أنها على ضربين :

تسكون اسمًا ، وتسكون حرفًا ، ثم أخذ في تفصيل وجوه كل ضرب فذكر للاسمية أربعة وجوه :

— فهي تسكون بمعنى الذى ، فنلزمها الصلة كما تلزم الذى .

— وتسكون بمعنى الاستفهام ، ولا صلة لها على هذا المعنى .

— وتسكون بمعنى المجازاة ، ولا صلة أيضًا فيها .

— وتسكون بمعنى اسم منسكور ، كأتى في قوله عز وجل : ﴿ يَتَسَوَّى مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ إذ التقدير : يتسوى شيئًا اشتروا به أنفسهم .

أما إن كانت (ما) حرفًا فإنها تأتى في الوجوه التالية :

— تسكون هى وما بعدها فى تأويل المصدر نحو (يعجبني ما صنعت) أى صنيعك .

— وتسكون وهى مصدر بمعنى ظرف الزمان ، كأتى في قولك : لا أكلك ما اختلف الليل والنهار .

— وتسكون كافة للعامل عن عمله ، فتكف (رُبَّ ، وإنَّ ، وبِمَدِّ) عن عملها .

— وتسكون نافية كما في قولك : ما زيد منطلقًا .

— وتسكون مزيدة للتوكيد كأتى في قوله تعالى : ﴿ يَمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ .

ثم يعود بعدئذ ليتحدث عن (علم) فيبين أن (ما) في الباب عوشت

من الفعل في (أما هذا باب علم ما الكلم) على أن تكون (علم) بمعنى (أن تعلم) ، و (ما) استفهام ، و (الكلم) مبتدأ خبره (ما) ، والجملة في موضع نصب ، وتكون (علمت) التعمد إلى مفعولين ، لأن (علمت) التي في معنى (عرفت) لا تماق .

ثم أشار إلى وجه آخر من وجوه احتمالات تفسير هذا العنوان ، وهو حوازي تنوين (علم) ، ولا تكون (ما) استفهاماً ، بل تكون بمعنى (الذي) ، كأنك قلت : (هذا باب أن تعلم الذي هو الكلم) ، فحذف (هو) من الصلة وفاس هذا الحذف على قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿ تَتِمَّامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (١) «ومثلاً ما به موضوعة» (٢) . بالرفع لما بعد (ما) بتقدير : هو أحسن ، وهو بموضوعة .

أما عندما تكون (ما) بمعنى (الذي) فإنك تضرع مفعولاً ثانياً ، وتقديره به (أن تعلم) أو (أن يعلم) .

وذكر أنه يجوز أيضاً (هذا باب علم) بالتنوين ، ونصب (الكلم) ، على أن تجعل (ما) زائدة ، كالتى في قوله تعالى : ﴿ قَبِيْمًا فَتَضَيِّحْهُمْ مِّنْهُنَّ أَقْنَمُ ﴾ ويكون التقدير (هذا باب أن تعلم الكلم) .

كما بين أنه يجوز (هذا باب علم ما الكلم) على أن تجعل (ما) زائدة ،

(١) انظر التبيان في اعراب القرآن ٥٥٠/١ ، اتحاف فضلاء البشر / ٢٢٠ .

(٢) انظر معاني القرآن واعرابه ١٠٤/١ .

وتنوى بـ (عِلْم) ما لم يسم فاعله ، كأنك تقول : (هذا باب عِلْمِ الكَلِم)
كقولك : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٍ .

ويجوز أيضاً (هذا باب عِلْمِ ما الكَلِم) هل أن تجعل (ما) زائدة ،
كأنك قلت : (هذا باب علم الكَلِم) .

ويجوز أخيراً : (هذا باب علم ما الكَلِم) على أن تجعل (ما) بمنزلة
(الذي) ، وتضيف (علماً) إليه (١) .

فإذا قارنا ما جاء في التعليقة بما كان أبو علي سطره في كتبه الأخرى
من تفسير هذا الباب ، رأيناه لا يفسره في الإيضاح ولكنه يفرد باباً خاصاً
للحديث عن (ما) ، وحديثه في الإيضاح كان حول عمل (ما) عمل
(لَيْسَ) في لغة أهل الحجاز ، من حيث أشبهتها في نفي الحال ، والدخول
على الابتداء والخبر (٢) .

كما أن أبا علي قد جعل الباب الأول من أبواب المسائل للمسكلات
الأربعة خاصة لبيان « علم ما الكَلِم من العربية » ، ولكنه هنا لم يتعرض
لأوجه احتمالات استعمال كلمة (عِلْم) كما فعل في التعليقة ولم يخص (ما)
بإشارة خاصة ، بل شرع دون تمهيد ليقول : إن الكلام يأتي من اسم
وفعل وحرف وفصل في الحديث عن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة

(١) انظر التعليقة ق ١ - ٣ .

(٢) أثبت المحقق في الهامش ١٠٩/١ ما جاء من وجوه استعماله

(ما) من ذكر في التعليقة .

مسترشداً بأقوال سيبويه ومن بعده من النحاة مفنداً آراءهم مخضماً أقوالهم
للتقد والمناقشة ، ولم يدخل في هذا الباب شيئاً خارجاً عن هذه الأقسام
الثلاثة (١) .

ومن خلال النظر إلى المسائل العسكرية يتبين أن أبا علي رتبها ترتيباً
منطقياً ، فجعل الباب الأول للتعريف بقسام الكلم مفردة ، وبعد أن حدد
هذه الأقسام وأصبحت معلومة لدى القارئ ، انتقل إلى الكلام عنها
مؤتلفة فيما يسميه أهل العربية . (الجمل) ، وبعد أن أصبحت الجملة
معلومة لدى قارئه ذهب إلى ما يشذ عنها في الباب الثالث ، حتى إذا أصبح
على علم بذلك كله عرفه أن أواخر الكلم قد تخضع لتأثير العوامل وقد
لا تخضع ، فمقد لذلك « باب البناء والإعراب » وبه تتم معرفة أوجه كلام
العرب أفراداً وائتلافاً ، وما يشذ في الاستعمال مما تأثر هذه الكلم بالعوامل
الداخلية عليها . إنها نظرة منطقية أوحيتها إلى أبي علي قدرته على الاستنباط
وسيطرته على زمام علم العربية ، ويبدو أن بهذا المنهج يحاول أن يميز بين
كتبه فلا يجعلها نسخاً متكررة ، ولا يحشو بعضها بما يمكن أن يتسع
له المجال في كتاب آخر ، وقد لحظ الدكتور الشلبي للنطق والفلسفة في هذه
المسائل وأشار إلى ما قرره أبو علي من أصول عامة تتصل ببناء الكلمة
وبالصناعة النحوية والأسلوب (٢) .

(١) المسائل العسكرية ص ٢٣ - ٢٩ .

(٢) من أعيان الشيعة ٤٩١/٤٤٢ .

ولست أرى في المسائل المسكرات الغموض الذي أشار إليه خاصة
إذا قارنا هذه المسائل بكتاب الحجة أو حتى بالتمليقة (١) ، لكنها ليست في
سهولة الإيضاح على كل حال .

ويبدو أن حديث أبي علي هنا عن (ما) كان مختصراً ، لذا فقد خص هذه
الأداة (ما) بمسألة خاصة من المسائل الشيرازيات فصل فيها ما كان أجزءه
هناك (٢) لكنه عاد فزاد التفصيل تفصيلاً عندما عقدها في المسائل البغداديات
لبيان وجود (ما) (٣) .

وبعد مناقشة مستفيضة لأحوال (ما) الاسمية والحرفية ، ألق
أبو علي مسائل أخرى تتعلق بها (٤) .

— كالمسألة التي تحدث عن (كيا) في قول الشاعر (٥) :

مِنْ طَالِبِينَ لِبَعْرَانٍ لَهُمْ شَرَدَتْ
كَيْمَا يَحْسُونَ مِنْ بُعْرَانِهِمْ خَيْرًا

— و (ما) في قول سيبويه في الكتاب : هذا باب علم ما الكلم في
العربية (٦) وحديثه هنا لا يخرج كثيراً عما في التملية .

(١) من أعيان الشيعة / ٤٤٢ .

(٢) المسائل الشيرازيات / ق ١٢٨ - ١٣٥ .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٤٩ - ٣٤٧ .

(٤) من أعيان الشيعة / ٤٧٠ .

(٥) المسائل البغداديات / ٣٤٩ .

(٦) المسائل البغداديات / ٣٦٥ .

- ومسألة من إجرائهم (ذا) (مع) (ما) بمنزلة (الذي) (١) .
- وأخرى عن قراءة من قرأ « وإن كل ثلثاً جميعٌ لديننا مُحَضَّرُونَ »
و « وإن كل نفسٍ لَمَّا عَلِمَتْهَا حَافِظًا » (٢) :

وإذا صحت نسبة المسألة الواردة في أقسام الأخبار إلى أبي على فإن حديثه فيها عن قول سمويه « هذا باب علم ما الكلم من العربية » لا يتجاوز حدود الاختصار لما فصله في البغداديات والشيرازيات والتعلوق على الرغم من ذكره أن لذلك خمسين وجهاً من الاحتمالات (٣) .

ومن الأمور البارزة التي وقف عندها أبو على ملياً « حروف المد واللين » .

فبين معنى اللين فيها ، لأنها ليست شديدة الاعتماد على مواضعها ، فيمتنع لذلك جرى الصوت معها وإمتهاده بها كما يمتنع في سائر الحروف (٤) .

كما أثبت بالحجة أن هذه الحروف اللينة تجيء حروف إعراب ودلل على أن الواو في (أخوك) وبابه حرف الإعراب لاهلامه الإعراب

(١) المسائل البغداديات / ٢٧١ .

(٢) المسائل البغداديات / ٣٨١ .

(٣) انظر ، من أعيان الشيعة / ٥٦٢ - ٥٦٩ ، مجلة دراسات ،

مج ٦ ، أيار ١٩٧٩ م ، العدد الأول ، ص ٣٩ .

(٤) التعليقة ٢ / ٥ .

ودلالته ، وقاس ذلك على قولهم (امرؤ ، وابن) إذ الهمزة في امرئ والميم في ابن حرفا إعراب وليسا بدالاتي إعراب ، ففكون حرف اللين في أخيك ونحوه حرف إعراب ، وأن حرف اللين في مثل (أخيك) لام مثل الميم في (ابن) ، كما ساق دللا آخر على كون إعراب اللة في مثل (أخيك) حرف إعراب لا علامة إعراب هو قولهم : فوك وذو مال « قائلا : ألا ترى أن (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا : للإعراب أو حرف إعراب كما يقول سيبويه ، فلا يجوز أن يكون علامة للإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم » . ورد على من يعترض بأنه ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين ، مبينا علة الإعراب في ذلك ولسكن تلك اللة لا تنطبق هنا وأنها مأمونة من أجل الإضافة ، فإذا أفردوا قالوا : (فَمَ) فأبدلوا الميم من الواو . واحتج على من يقول بأن حرف اللين في (أخيك) للإعراب وليس بحرف إعراب بأنه « يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد جمل الاسم على حرف واحد ، وبذلك فاسد عند الجميع ، لأنه إذا لم يميز أن يكون الاسم على حرفين أحدهما حرف لين ، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد » .

وفي القسم الثاني أفرد مسألة أخرى لبحث كلمة (سَمَاء) وجمعها على (فعائل) قائلا : هذه مسألة ليس هذا موضعها ، ولسكننا كتبنا هاهنا

ووطأ للحديث بقول الشاعر : * سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ مَآثِيَا * (١)
وبين أن الشاعر جاء بصورة الجمع هذه على غير الأصل من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه جمع (سماء) على (فعائل) من حيث كان واحداً مؤنثاً ،
فكان الشاعر شبهه بشمال وشمائل ، ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه
فعمل دون فعائل ، كما قالوا : عناق وعنوق • وقوله : تَلَفَهُ الرِّيحُ
وَالشَّمَى •

الثاني : أنه قال : سمائي وكان القياس الذي عليه الاستعمال سمائياً
فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال : سمائي . ثم شرع
بعد ذلك في تبيين أصل كلمة سماء ، وأنها على وزن فَعَال ، ولانها معتل
والهمزة منقابة فيها عن الواو لوقوعها طرفاً بعد ألف ، ويضرب الدليل
تلو الدليل حتى يثبت ما ذهب إليه من خروج الشاعر عن الأصل .

أما الوجه الثالث : فهو أن حكم (سماء) إذا جمع مكسراً أن يجمع على
(فعائل) ولكن الشاعر جملة بمنزلة ما لامه صحيح وأثبت قبله في الجمع
الهمزة فقال : (سماء) كما قال : جَوَّار ، ثم حرك الياء بالفتح في موضع
الجر كما تحرك جوارى وموالى ، فصار سمائي مثل (مَوَالَى مَوَالِيَا)
وقول الشاعر :

* أبيت على معارى فاخرات *

وختم هذه المسألة يقول : «آخر المسألة ، عاد إلى حدود الكتاب» (٢)

(١) الكتاب / ٥٩ •

(٢) التعليقة ١/١١٤ - ١/١١٥ •

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة لم نجد لها علاقة بما قبلها ولا بما بعدها من التعليقات ، لكن لم ساقها أبو علي هنا ؟ ذلك ما لا يمكن القطع به ، وإن كان الظن يغلب على أن أحداً استوضحه عن هذه المسألة فيما كان يفسر مسائل الباب الذي بين يديه . وأحب أبو علي أن يثبت الجواب في حينه ، معتذراً بأن هذا الموضوع ليس بموضع لمناقشتها .

ولمست هذه المسائل وحدها هي المواضيع التي تميزت بالدقيق والتفصيل في التعليقة ، ولكنها سميت هنا أمثلة لأسلوب أبي علي في معالجة قضايا « الكتاب » والتعليق عليها .

وإذا نظرنا إلى منهج أبي علي في تعليقاته ، فإننا نجد يقيمه على الجدل وتجويد العلة ، وحسن القياس ، وهو منهج تميزت به كتبه ، وعرفه عنه تلاميذه ، فهذا ابن جنى يقول عنه : « والله هو ، وعليه وحتمه ، فما كان أقوى قياسه ، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه إنما كان مخلوقاً له » (١) . وهو يقرر أن « الحل على القياس والأمر العام أولى حتى يحوج إلى الخروج عنه أمر يضطر إلى خلافه » ويخرج عن الشائع الواسع » (٢) .

كما أن أسلوبه تشيع فيه المصطلحات المنطائية على نحو قوله مثلاً : « وحكم الخاص أن يسكون من العام ، ويستحيل كون العام من الخاص » ، وهذه

(١) الخصائص ٢٨٦/١ - ٢٧٧ .

(٢) انظر العجبة ، ج ١ ، ق ٧٣ .

الأمثلة تدل أيضا على معنيين ، أحدهما يأتى من الآخر والأحداث تدل على معان مجردة مفردة والمفردة فى الرتبة أسبق من المركبة « (١) .

ولما كان القياس من مناهج الفقهاء ، فإن فقه أبى على بمسائل النحو تناول هذا الأسفل فطلبته فى التعليقة على نحو قوله : « إن حكم القياس أن يسكون عليه حتى يقوم ثبت على خلاف ذلك » (٢) . وقوله : « وأجمعوا على حذف (كل) ، و (ترى) » (٣) . والإجماع من أصول الفقهاء - كما هو معلوم - ولعل فيما يأتى من الأمثلة ما يلقى الضوء على اهتمام أبى على بالعلمة النحوية وقدرته على تجويدها .

لقد علل لم كان اختيار النحاة للألف دون الواو فى المثنى فى حالة الرفع ، فى حين يرفع الواحد بالضم وهو الأصل ، علل بأنهم فعلوا ذلك ليفصلوا بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، فلو قيل زيدون فى التثنية والجمع ، لالتبس التثنية بالجمع ، كما أنه فوحملت التثنية والجمع بالواو فى الرفع لازم أن يجعل النصب فى التثنية والجمع بالألف ، وذلك غير جائز لأنه لا ينفصل الاثنان من الجميع « (٤) .

-
- (١) المسائل العسكرية / ٣٢ ، وانظر التعليقة ٣٥/ب ، ٤٢/ب ،
وانظر المسائل البغداديات / ١٠١ .
(٢) التعليقة ١٨٢ / ١ .
(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، التعليقة ق ١٨٠ .
(٤) التعليقة ق ٦ - ١٧ .

كما علق أبو علي لعدم جواز تثنية النصب بالألف ، على الرغم من أن نصب الواحد الذى هو الأصل بالفتحة ، بقوله : « لم يعملوا النصب ألفا فى التثنية ليمكون النصب فى التثنية مثل النصب فى الجمع ، لأنه قد لزم أن يسكون الجمع بالياء إذا لم يحز كونه بالواو ولا بالألف ، فلما لزم هذا فى الجمع أتبع التثنية ، لأن التثنية إلى الجمع أقرب منها إلى الواحد ، وأشبه به فكان اتباعه إياه أولى » (١) . واستأنس برأى المبرد فى ذلك وهو « أنه لو كان النصب بالألف فى التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف ، لأن الفتح لازم لما قبلها ، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً ، ولم يكن يمكن فى الألف ما أمكن فى الياء من فتح ما قبلها فى التثنية ، وكسر ما قبلها فى الجمع » (٢) .

هذا المنهج فى البحث لا نسكاد نراه عند النحاة فى القرنين الثانى والثالث الهجريين ، ويسكاد يكون من مميزات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى لتأثر هؤلاء النحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جدل ومنطق وفلسفة ونحوها ، انظر معى كيف استخلص أبو علي أن الاسم المبنى لأحرف إعراب فيه حين نظر فى عبارة كان قد قالها سيديويه بجملة دون تفصيل وهى قوله :

« فالرفع والنصب والجر والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء العمكة والأفعال المضارعة » (٣)

(١) التعليقة ق ١/٧ .

(٢) انظر القضية فى الكتاب ٤/١ ، والتعليقة ق ٦ - ٧ .

(٣) الكتاب ٣/١ .

قال : « فلو كان لغیر العرب عنده حرف إعراب لما كان في قوله الرفع والنصب لحروف الإعراب إذا كانت حروف الإعراب عنده تكون في العرب والمبنى تخصيص ولا تخليص لما تستحق الرفع والنصب » (١) .
ثم إن الترتيب المنطقي واضح من أسلوب أبي علي في ترتيب النتائج بعضها على بعض من نحو قوله : فقد نص هنا (سيديويه) على أن المبنى ليس آخره بحرف إعراب .

وإذا لم يكن في المبنى عنده حرف إعراب ، وإنما حرف الإعراب في العرب والتنثنية معربة ليست بمبنية وكذلك الجمع ، وجب أن يكون فيه حرف إعراب ، وإذا كان فيه حرف إعراب ، فوجب أن يكون فيه إعراب

ومن حيث كان معرباً وجب أن يكون له حرف إعراب ، ومن حيث كان له حرف إعراب ، وجب أن يكون فيه إعراب (٢) .

هذا الاستقراء الذي قاد أبا علي إلى هذه النتيجة واحد من خصائص الدراسة النحوية في هذا القرن ، والتي لا تسلم بالحقيقة إلا بعد تمحيص وجادل ، ولا تقبلها إلا بعد قناعة يدعمها الفكر ويؤيدها الدليل .

أما أسلوب الجدل فظاهر في التعليقة على نحو قول أبي علي : « فإن قيل : إن المهمة ثانية في كل أحوالهم الاسم . . .

(١) التعليقة ٥/ ١ .

(٢) التعليقة ٥/ ١ - ب .

قيل له : حرف اللين في أخيك وبابه مثل الهمزة في أنه حرف إعراب .

وفي مناقشته ماهية الياء في مثل (تفلين) ، قرر أن هذه الياء لا تخلو من أن تكون علامة مجردة من الضمير ، أو أن تكون ضميراً ، فإن كانت علامة لزم أن تثبت في فعل الاثنين كما ثبتت التاء في قامتا ، فلما حذفت ولم تثبت علم أنها ضمير لا علامة ، وأخذ يقلب الأمر على وجوهه المحتملة ويفترض أن قائلاً قال له : ما أنكرت أن تكون علامة . . . فيجيب عليه بقوله : قيل له . . . ويفترض افتراضاً آخر : « فإن قال القائل : فهلا تثبت العلامة التي هي ضمير المذكور في مثل « أنت تفعل » إن كان الياء ضميراً ليس بعلامة وهلا ذلك امتناع ثباته على هذا أنه ليس بضمير ؟ . قيل له : إن هذا الموضع لما التبس فيه الصنفان أظهر للضمير ، وإنما علمنا أن التاء في فعلت علامة لثباتها مع علامة الضمير ، لأنها لو كانت ضميراً لم تثبت » (١) .

وفي قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَاتِ الصَّدُودُ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
بين أبو على جواز دخول الفعل (قَلَّ) على فعل آخر هو (يَدُومُ)
لأن الفعل (قَلَّ) دخلت عليه (ما) فسكفته عن العمل وهيأته للدخول

(١) التعليقة ٨/ب ، ٩ / ١٠

على الفعل كما شهىء (رُبَّ) للدخول على الفعل ، ثم أخذ يفترض أن قائلها قال : كيف جاز دخول (قلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه ؟ ويرد بقوله : قيل له : جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي ...» ويضرب الأمثلة لتقوية حجته (١) .

وحصر الموافف الجدلية فى التعليمة ليس سهلا فقد بث أبو على روح الجدل فى مناقشاته وحواره فى مواضع مختلفة يعضده فى ذلك معرفته القرآنية وخبرته القياسية ، فهو مثلاً يروى أقوال شيخيه أبى بكر وأبى إسحاق فى المميز إذا كان عدداً وجوازا جملة واحداً أو جمعاً وأن القرآن جاء على كلّى القولين فقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتْلُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ زُجْجَةً كَمَا تُتْلَىٰ فِي يَوْمٍ ذِكْرًا يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ وَأُنْزِلَ الْأَنْجَارُ وَالْمُتْلُونَ عَلَيْهِ يَلْجَأُونَ فَيْحًا يُنْفَخُ فِيهِ السُّجُجُ ﴾ وقال ﴿ يُخْرِجُكُمْ مِنْهَا فَيَافِقُكُمْ فِيهَا وَيَقْعُدُونَ مِنْهَا جُثَاكُمَ خَلْفَ الْأَشْجَارِ أَفْئِدَةٌ لَا تُبْصَرُ فَالْمُتْلُونَ عَلَيْهِ يَلْجَأُونَ فَيْحًا يُنْفَخُ فِيهِ السُّجُجُ ﴾ فيقول : إنما يفرد المميز مع العدد ولا يجمع لأن العدد يدل على الجمع (٢) . ومثل ذلك مبعوث فى ثنايا التعليمة (٣) .

وقد وقف أبو على ملياً عند قول سيبويه : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض » . فأيد ما ذهب إليه سيبويه من أن الأسماء هى الأول والأفعال ، ولأن الأفعال مأخوذة من المصادر والمصادر أحد أنواع الاسم ، واستدل على ذلك بأدلة تتصل بالصياغة والدلالة على الحدث والزمان ، كما استدل بأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل ، وأن كل ما وجد من الأفعال فى اللغة وجد معه اسم ، وليس العكس وهذا من أدلة أولية

(١) التعليمة ١٠/ب .

(٢) التعليمة ٤١/٢ .

(٣) انظر : ٢١/ب ، ٢٣/ب ، ٧١/ب .

الاسم ، وأنه أكثر من الفعل في العدد ، والأكثر في العدد أكثر في الاستعمال ، والأكثر استعمالاً يكون أخف على الألسنة ، لأن النطق به أوسع ، والمتكلم به أدرب وهو عليه أسهل ، وهذه الدرية بحسب كثرة العادة .

وقد استفاد من معرفته باللغة الفارسية في تعليل ما ذهب إليه من خفة الاسم وثقل الفعل ، بالقياس إلى ثقل الفارسية على العربي لقلة اعتياده النطق بها ، كما أن العربية ثقيلة على الفارسي الذي لم تسكن في عاداته ولم يرتض بها ، ووجه ما ذهب إليه النحويون من اعتبار العجمة إحدى موانع الصرف لثقل اللفظ الأعجمي على المتكلم العربي كما علل أن احتمال الأسماء للزيادة راجع لخفتها ، وأن الأعمال لثقلها لا تحتمل الزيادة ، ولسكنها تحتمل الحذف والنقصان ، ولذا لحقها السكون والجزم (١) .

ومما يتصل بالقياس عند أبي علي في تعليقه حديثه عما أميل على غير قياس الوارد عند سيديويه (٢) . فعلل اعتلال بعض حروف الكلمة المائلة ، وقال : « كره أن تمال الألف من (مال) في جميع الأحوال ، كما أميل في الجر ، لأنه لو أميل صار مثل : (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) ، ومالا اعتلال له ، لاحق في اللام ، والعين للعتل أقوى من اللام للعتل ، لأن العين تصح حيث تعتل اللام ، وإذا كان أقوى وجب أن يسكون أقرب إلى الصحيح ، وإذا

(١) التعليقة ٩/١ - ب ، وانظر الخصائص ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ،
البغداديات ق/٢٤٩ ، وانظر التعليقة ق ١٠٤ ، ٢٥٥ ب ، ١٨١ ب .
(٢) الكتاب ٢/٢٦٤ .

مكان أقرب إلى الصحيح وجب أن يلحقه الإعلال أقل مما يلحق اللام ،
لأنه أدخل في باب الصحيح ، فسكنا لا يغير الصحيح ، يجب ألا يغير ما كان
أقرب إليه » (١) .

ونحو ذلك التعليل لضعف قياس ألف (مَال ، وِبَاب) على ألف
(غَزَا) في الإمالة ، لأن الأولين في الأسماء ، والثالثة في فِعْل ، والفعل
يلحقه الإعلال أكثر ، لما يلحقه من ضروب التصاريغ (٢) .

انظر إلى قياسه الإمالة في المنفصل والمتصل على الإدغام في المعصل
والمنفصل نحو (مَفَرَّ ، وَمَرَدَّ ، وقوم مومى ، والمال لك ...) (٣) .

وتظهر قدرته على التعليل عندما نقرأ ما اعتل به في مخارج الحروف (٤) .
وزيادة الهمزة في (أول) (٥) ، وأن التاء في (ترتب) أصل حق يقوم
دليل من الاشتقاق أو ما يقوم مقامه على زيادتها (٦) .

وبصفة عامة عندما نقرأ التعليقة سوف لا نجد باباً يغلو من قياس
أو تعليل منطقي ، أو جدل عقلي يصوغه أبو على صياغة الخبير بمشكلات
كتاب سيهويه .

(١) التعليقة ق ١٦٨ ب .

(٢) انظر التعليقة ق ١٦٩ أ .

(٣) التعليقة ق ١٧٠ أ .

(٤) انظر التعليقة ق ١٦٦ ب ، ق ١٦٩ أ .

(٥) التعليقة ق ٩٦ ب .

(٦) التعليقة ق ٩٧ ب .

وبعد : فيحسن بنا وقد سمحنا لأنفسنا بالتجوال الحر في نص التلميزة
أن نجعل القول في أسلوب صاحبها فنقول :
- يبدأ أبو على تعليقاته على عبارة سيبويه بقوله :
(قال أبو على) - في أكثر المواضع -
وقوله : (أى) - كثيرا -
وقوله : (يريد) ، (يعنى) - أحيانا -
وقوله : (يقول) - أحيانا أخرى .
وقوله : (قلت) - قليلا .

- أما قوله : (قال) فإنه يعنى به سيبويه غالبا ، إلا أن ما ينقله أحيانا
بعد هذه الكلمة لا نجد في كتاب سيبويه ، وهذا أفسره من عدة
وجوه :

١ - إما أن يكون أبو على قد اعتمد على نسخة أخرى من الكتاب
وأن النسخة التي وصلت إلينا تنقصها تلك النقول .
٢ - وإما أن يكون القول لأبي على نفسه ، ولكن الناسخ أهل
ذكر اسمه .

٣ - أو أن يكون ذلك القول لأحد شيوخ أبي على أو النحاة
السابقين له وأهل الناسخ ذكره أيضا .

- تأتي تعليقات أبي على غالبا بعد إيراد عبارة سيبويه ، وقد نعقب
ما ينقله عن النحاة السابقين ، ثم قد يردف عبارته المؤلف (قال أبو على)
مرتين في مكان واحد ، دون فاصل بينهما .

- يلجأ أبو علي إلى الاختصار كثيراً ، فتراه يترك بعض أقوال سيبويه والسياق محتاج لإيرادها ، بل إن الرغبة في الاختصار كانت وراء اختصاره عنوانات الأبواب ، والافتصار على كلمة واحدة أحياناً عند الاستشهاد بالشعر ، أو اجتزاء بعض ألفاظ الأمثال المستشهد بها .

- قد يكتفى أبو علي في شرح بعض الموضوعات بإيراد ما يراه من أقوال النحاة السابقين ، ولا يردف ذلك بشيء من عنده .

- الغالب في التعليقة أن يكون التعليق أطول من نص الكتاب ، إلا أنه في بعض الأحوال يكون النص المنقول أطول من التعليق .

- ميل أبي علي إلى الاختصار يدفعه أحياناً إلى الإشارة والتلميح إلى المشاهد الشعرية دون ذكر ألفاظه ، فقد أشار مثلاً إلى قول ابن الصمق دون أن يذكر البيت الذي تتعلق به الإشارة (١) .

- يخذو أبو علي خذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه ، فسيبويه عندما يقول : (سألته) ، أو (قال) فإنه يعني الخليل ، كذلك يفعل أبو علي في الإسناد إلى أستاذه ابن السراج .

- يذكر بعض أفسكار سيبويه ، فيتهم القارىء أنه سيمعلق عليها ، لكنه ما يلبث أن يتركها دون مساس ، ويمعلق على أخرى دون أن يشير إليها من قريب أو بعيد .

- يفرق أبو علي أحياناً في التعليمات ، مما يؤدي إلى استغراق المعاني ، حتى إنه هو نفسه يحسن بالفموض ، فيلجأ إلى تفسير عبارة ، فتراه مثلاً

(١) التعليقة في ٨٦/ب ، الكتاب ٤٦٠/١ .

يقول بعد كل جملة (أعنى ٥٥) ونحو ذلك ، وهذا ملحوظ في أبواب الصرف أكثر منه في الأبواب النحوية .

- يسلك أبو علي سبيل المنطقة في الاحتجاج والتعليل ، فنراه أحيانا ، يقدم المعلل أولا ، ثم يرتب عليها النتائج ثانيا .

- يتصرف أبو علي أحيانا في صياغة عنوانات الأبواب توكيها للاختصار ، كما أنه يتصرف بالزيادة فيها أحيانا أخرى .

شخصية أبي علي النحوية :

أبو علي بصرى المذهب ، لسكنه مستقل الرأى ، لا تدفعه بصريته إلى متابعة القدماء دون قناعة ، كما لا تدفعه إلى مخالفة السكوفيين دون دليل . وقد لحظ الدارسون من قبل هذه الخصلة فقال أحدهم : « لم يسكن أبو علي في بصريته يلوك كلام الأئمة ، ويتقبل آراءهم على علاتها ، متابعة لهم أو عصبية ، ولسكنه كان يناقش المسائل ، وينظر في أدلتها حتى يتبين له وجه الرأى ، فيما أخذ به أيا ما كان موقعه » (١) . فقد خالف الخليل في مسألة الاشتقاق الحركات من الحروف (٢) وغلط سيبويه في غير مسألة (٣) ووافق أستاذه ابن السراج في تخطيطه سيبويه في (فعلول) وهو اسم (٤) ،

(١) مقدمة الحجة ١١/١ - ناصف ورفاقه . وانظر أيضا مقدمة

سر صناعة الاعراب ٣٤/١ ، مقدمة الايضاح / ص ج .

(٢) انظر الكتاب ٣١٥/٢ ، والتعليقة ق ١٧٩/١ .

(٣) انظر التعليقة ق ١٨٢/١ ، ق ٣٥/١ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢ ؟

فقال : « قال أبو بكر : هذا غلط في الكتاب ، وليس في كلام سيبويه أعني (فنعلمول) ، لأن هذه النون ليست زائدة ، إنما هي من أصل الكلمة فهذا يدل على أن وزنه في هذا الموضع بفنعلمول غلط وقع في الكتاب . قال أبو بكر : لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) فإذا اختلف نحوه البصرة رأيته بمرض حجيجهم ويفند آراءهم ، ثم يرجع ما يراه أولى بالترجيح ، فعندما عارض أبو عثمان سيبويه في صرف (أفعل) من قولك : هذا رجل أفعل (٢) ، وغلط سيبويه ، إذ يرى صرفه ، وقال أبو العباس اللبرد : لم يصنع أبو عثمان شيئاً ، فسّر أبو علي مراد أبي العباس ، ووضح قول سيبويه ، وختم الحجاج بقوله : « فقول سيبويه إذاً صحيح » (٣) .

ومرة وقف إلى جانب سيبويه من حيث غلطه أبو العباس اللبرد في إحدى مسائل المطف الواردة في الكتاب (٤) . فقال أبو علي - بعد أن حكى المسألة : « وهذا الاعتراض الذي حكيناه شبيه بالمغالطة .. » ثم عمل لما ذهب إليه (٥) .

كما وقف مع سيبويه في مواقف أخرى ورد مسائل الغلط التي ردبت

(١) التعليقة ق ١٨١ / ١ .

(٢) الكتاب ٦/٢ .

(٣) التعليقة ق ٢٨ - ٩٩ / ١ .

(٤) الكتاب ٤٢٨ / ١ .

(٥) انظر التعليقة ق ١٧٦ - ١٧٧ .

عن أبي العباس (١) ، وقال مرة : « غلط عليه أبو العباس ... (٢) »
واحتج مرة على الأخفش إوقال : « وقول أبي الحسن هنا حجة عليه في
حمله (ما أحسن زيدا) على أنه بمعنى (الذي) (٣) .

ومرة رفض ماذهب إليه بعض النحويين في المسائل قائلا : « وزعم
بعض منتحلي العربية أن (الأول) مأخوذ من آل ، يؤول ، أولا ، إذا
رجع ، وهذا التقدير لا يميزه التصريف » (٤) .

ثم إنه لم يأبه أن يخطئ سيبويه نفسه وذلك على نحو قوله : « قوله
(أى سيبويه) : إنه ليس بحرف إعراب ، فليس بصحيح ، لأن الدلالة
على أنها حروف إعراب قائمة ، وأنها نهاية الاسم ومنقضاء وما يتم به ... »
وليس لمن دفع أن يكون ذلك حرف إعراب حجة إلا الانكار
بلا برهان » (٥) .

وهو على بصيرته ينقل عن السكونيين ويصف رواية ثعلب بأنها
جيدة (٦) . كما يشير إلى رواية ابن السراج عن نسخة أحمد بن يحيى ثعلب
للكتاب (٧) .

(١) انظر التعليقة ق ٧٣/ب ، ق ٨٣/ب .

(٢) انظر التعليقة ق ٩١/ب .

(٣) انظر التعليقة / ق ٩٢/١ .

(٤) التعليقة / ق ٩٧/١ .

(٥) التعليقة ق ٥ - ٦/١ ، وانظر أيضا التعليقة ق ١٨٢/٢ ،

ق ١٧٨/ب .

(٦) انظر التعليقة ق ١٨٠/ب ، ١٨١/١ - ب .

(٧) انظر التعليقة ق ١٨١/١ .

العملية في آثار الدارسين :

إذا كان ورود التعليقة قليلاً في قوائم الوراقين والمترجمين ، فإن اهتمام المتخصصين في الدراسة النحوية بها كان ملحوظاً ، وهذا الاهتمام كان على رأس الأمور التي جعلت الباحث يقدم على تحقيقها مطعناً من صحة نسبتها إلى أبي علي ، وأن النسخة الخطية التي وقع عليها هي التعليقة نفسها ، فقد أحالت إليها بعض المصادر النحوية ، فاديك عن نقل نصوص كاملة منها عند بعضهم ، فابن هشام ينقل عنها أحد وجوه التأويل في مسألة الحكمة في تذكير (قريب) ويقول : « هذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه - رحمه الله - مانصه : « هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر » (١) .

ونقل أبو حيان ما ذهب إليه السيرافي وابن النحاس في ترجمة « هذا علم ما السكلم من العربية » في جعلهما (علماً) مصدراً ينحل لأن الفعل المبني للمفعول ، و (ما السكلم) جملة استفهامية علق عنها العلم ، وأن التقدير : « هذا باب أن يعلم ما السكلم (أي أي شيء السكلم من العربية . ثم قال : « ومنع الفارسي ذلك في تعليقه ، لأن الفعل الذي لم يسم

(١) مسألة الحكمة في تذكير (قريب) في قوله تعالى : « ان رحمة الله قريب من المحسنين » ٤١ / ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١٨٩/٣ ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ ، بيروت .

فاعله نائب عن الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة ، فكذلك نائبه « (١) .

أما عبد القادر البغدادي ، فقد عول على التعليقة كثيراً عندما شرح أبيات مغنى اللبيب ، وإليك بعض النصوص التي نقلها منها :

١ - الشاهد رقم (١٧) : وهو قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيْمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيْمِهَا

ناقش بعض الوجوه الواردة في تفسير هذا البيت ثم قال : « وقال أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه : « قوله : وقد يستعملون هذه التي لهد في موضع الألف .

قال أبو علي : إذا ناديت المقبل عليك بما تنادى به التراخي البعيد نحو (يا ، وهيا) كان بمنزلة قواك : يا أبا فلان للمقبل عليك ، تؤكد في استعطافه ، وإن كنت قد استغنيت عن دهائه بإقبالك عليه « (٢) . وهذا النص في التعليقة دون زيادة ولا نقص (٣) .

٢ - الشاهد رقم (٢٧) وهو قول الشاعر :

وَرَجَّ النِّتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

قال البغدادي : قال أبو علي في تعليقه على كتاب سيبويه : قوله :

(١) انظر منهج السالك / ١١٧ وهذه المسألة في التعليقة ق ٢ ب .

(٢) شرح أبيات مغنى اللبيب ٦٨/١ .

(٣) انظر التعليقة ق ٤٩ / ١ .

(ما إن رأيتك) ، (إن) لغو ، و (ما) مع الفعل بمنزلة المصدر ، فهو في تقدير : رجه رؤيتك إياه ، أى وقت رؤيتك إياه ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

فكان الشاعر شبهه الذى مع الفعل بمعنى المصدر بالنافية لاتفاقهما فى اللفظ ، انتهى (١) . والنص بتمامه فى التعليلية (٢) .

٣ - الشاهد (١٩٦) ، وهو قول الشاعر :
يَغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرَّ كَلَّا بِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُتَغَيَّرِ
على أن (حتى) فيه ابتدائية .

قال : « قال أبو على الفارسي فى تعليقه على الكتاب » : يعنى لو كانت الجارة للاسم لوجب أن تفتح (ان) بعدها ، لأن تلك لا تدخل إلا على اسم ، لأن (حتى) لو كانت الجارة ، ولم تسكن التى هى بمنزلة حرف من حروف الابتداء لاتنصب الفعل بعدها ، كما ينجر الاسم بعدها ولم يرتفع (٣) . وهذا بنصه فى التعليقة دون تحريف (٤) .

٤ - الشاهد (٢٥٢) وهو قوله :

* أَقْبَّ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ قُلْ *

قال البغدادي : « ولم يكتب السرافى هنا شيئاً ، وكتب أبو على هنا فى تعليقه على الكتاب .

(١) انظر ق ١١٧/ب .

(٢) انظر ق ١١٧/ب .

(٣) شرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٥/٣ .

(٤) النظر التعليقة ، ق ٧٠/ب .

قال أبو علي في « التعليلة » : (عَلٌ) لامه واو ، فحذفت سكا حذفت لام (غَلٍ) ، لا كما يحذف من عَمٍ وشَجٍ لالتقاء الساكنين ، والدليل على ذلك قولهم : (من عَلٌ) فبنوه على الضم ، كما بنى (من قَهْلٌ) ولو كانت مثل قولك : (عَمٍ) لوجب أن تكون (عَلًا) ، فتثبت لام الفعل لأنه ليس فيه شيء يجب أن يسقط له شيء من ساكن اجتماع معه انتهى (١) وهذا النص بتجاءه موجود في التعليلة (٢) .

٥ - الشاهد : (١٣٨) وهو قوله :

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَيْنُ فَشَدُّهُمْ

نَعَمْ ، وَفَرِيْقُ لَمَيْنُ اللَّهِ مَا نَدْرِى

قال البغدادي : « قال أبو علي في تعليلته على كتاب سيبويه : قولهم : (لَمَيْنُ اللَّهِ) . فعلى هذا لو كان (أَمَيْنُ) جمعاً لكان (لايمن) إذا خفف ، انتهى كلامه (٣) .

وقول المصنف : ويلزمه الرفع بالابتداء ، حقه أبو علي في التعليلة فقال : (لعمر الله) اسم مبتدأ ، وخبره محذوف « (٤) .

٦ - وهناك نقول من التعليلة وإحالات إليها عند الشاهد رقم (٥٣) ،

(١) شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٦١/٢ ٣٦٢ .

(٢) انظر ، ق ١٠٨/ب .

(٣) هذا النص طويل وهو في التعليلة ق ١٤٥/ب ، ١٤٦/أ دون لفص أو زيادة .

(٤) انظر بقية النص في شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ .

سم انظر التعليلة ، ق ١٤٦/أ .

ورقم (٤٨١) ورقم (٥١٢) ورقم (٥٣٣) ، والشاهد رقم (٥٩٦) ،
والنصوص المنقولة في هذه المواضع هي نفسها النصوص الموجودة في نسخة
التعليقة من غير زيادة ولا نقص ، ولولا خشية الإطالة وإملال القارئ
لذكرت النصوص هذه كلها ، ولكن يكفي أن يعود القارئ إلى هذه
المواضع من شرح أبيات معنى اللبيب ثم إلى التعليقة في أورانها : ق ٩٣/أ
ق ٣٨/ب ، ق ٧٧/أ ، ق ٣٦/أ ، ق ٩٦/أ على الترتيب .

يضاف إلى ذلك ما نقله البغدادى عن التعليقة عندما استشهد بقول
المرار الأسدى :

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أُنْفَنَ رَأْسُكَ كَالنَّفَامِ الْمُتَخَلِّسِ
ومخالفته لأبى على فيما ذهب إليه في أمر (ما) هنا^(١) .

وإذا ما رجعنا إلى كتب أبى على نفسه وجدنا تشابهاً نصياً بين
التعليقة وبعض كتبه في مسائل كثيرة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر :
فإن كلامه عن (ما) في التعليقة هو بنصه في المسائل الشيرازيات^(٢)
فالتقسيم واحد فيهما ، والأمثلة هي في الكتابين ، وبمقارنة هذا النص
بما جاء في المسائل البغداديات ، نجد أنه لا يختلف إلا من حيث التفصيل
والإطناب^(٣) .

(١) انظر الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٤ .

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ق ٢٨ ، والتعليقة ق ٢ - ٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات ٢٤٧/ وما بعدها .

وفي المسائل البغداديات (١) عقد الفارسي مسألة حول بُيت عمرو بن
شأس الأمدى :

بَنِي أَمَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعًا
وهذه المسألة بنصها في التعليقة (٢) .

وفي البغداديات نصوص كثيرة هي عينها في التعليقة ، وهي في جملتها
تتناول مسائل واحدة في السكتابين ، حتى لقد سددت بعض النقص الواقع
في التعليقة من المسائل البغداديات وأشارت إلى ذلك في مواقعه .

فالنص الذي نقله الفارسي عن شيخه ابن السراج في إجراء (ما)
مجرى (ليس) في قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعَمَتَهُمْ
إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِنْهُمْ بَشَرٌ (٣)
هو نفسه الذي أثبتته في التعليقة (٤) .

ومثل ذلك ما أثبتته من رأى حول قول الشاعر :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّاتِ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
فهو مثبت في أكثر من كتاب (٥) .

(١) انظر المسألة ص ٥٤٥ .

(٢) انظر الورقة ١٣ ب .

(٣) المسائل البغداديات / ٢٨٦ .

(٤) ق ١٦ أ .

(٥) انظر المسائل البغداديات / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتعليقة ق ١٠ ،

وانظر الرأى في المسائل الشيرازيات ق ١٥٧ .

أما المسألة الرابعة والستون من المسائل البغداديات (ص ٥٤٣-٥٤٤)
المعلقة بالبرهان على أن الأسماء أوائل للأفعال ، فإنها موجودة بلفظها نصاً
في التعليقة (١) .

وليس هذا هو كل ما وجد من تشابه في نصوص السكتابين ، ولكنه
مثال لاستفادة أبي علي من تفسير مسائل الكتاب في أكثر من مناسبة ،
الأمر الذي يجعل طلابه يثبتون ما سمعوه عنه حينما بلغهم ، فإن فسر المسألة
في بغداد ضمنوها مسائله البغدادية . وإن أعادها في دمشق أو شيراز نسبت
إلى المسائل المسماة بذلك الرفع ، ولما كانت التعليقة لا وطن لها تنسب
إليه ، ولكنها تتصل بمسائل في الكتاب وحسب ، رأيتها تشتمل على
مسائل مختلفة قد يضمنها أبو علي أو يضمن بعضها أحد كتبه الأخرى
المعروفة بالمسائل المنسوبة إلى بعض المدن أو الأشخاص .

وفي كتاب الإيضاح عتد أبو علي مسألة حول جواب قوله :
« آتَ الحَسَنُ أمَ الحُسَيْنِ أفضل أم ابنُ الخَلْفَةِ » (٢) ، وهاجها بالأسلوب
نفسه في التعليقة (٣) وعنه نقلها ابن جني (٤) كما نقلها ابن الشجري مسندة
إلى أبي علي (٥) .

(١) التعليقة ق/٩ .

(٢) الإيضاح / ٢٩١ .

(٣) انظر الخصائص ق / ٩٥ ب .

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٢٦٦ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧ .

لهم مسألة تصحيح الياء في قراءة أبي عمرو « يَا صَالِحُ ابْتِنَا » وأنه جعل الهمزة ياء ولم يقلبها واواً ، فإنك ترى المعالجة واحدة عند أبي على في أكثر من مكان (١) .

وبصفة عامة فإن السند في التعليلية وفي كتب أبي على الأخرى واحد فتراه يسند إلى : أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان ، وينقل عن أبي الحسن الأخفش وأبي إسحاق الزجاج عن أبي العباس ، عن أبي عثمان بل إن الأسلوب في معالجة القضية الواحدة لا يختلف باختلاف كتبه ، وما ينقله عن شيوخه في المسألة الواحدة لا يكاد يختلف نصه وإن جاء في أكثر من مصدر .

وقل مثل ذلك عن شواهد وطريقة إيرادها فهو إن روى صدر الشاهد هنا ، لا تراه يكله هناك ، وإن اكتفى بإيراد كلمة أو كلمتين من الشاهد في موضع ، لا تراه يخالف ذلك في موضع آخر ، ولعل الله ينسألى في الأجل لأدرس المعجم الشعري عند أبي على .

أما شواهد التعليلية ففسر على النسق التالي :

- * يورد أبو على الشاهد كاملاً وهذا قليل .
- * يكتب رواية أحد شطري البيت وهذا كثير .
- * يكتب في إيراد كلمة أو كلمتين مما هو محل الشاهد وهذا هو العالب .

(١) انظر التعليقة ق/١٨٦ ، ١٦١ ب ، المسائل البنداديات /١٧ وانظر الحجة ٢٦٠/١ ه وانظر المسألة عنه في الخصائص ٣٥٠/٢ .

❦ قد يشير إلى بيت الشاهد دون ذكره أو ذكر بعض ألفاظه وهذا شائع .

❦ قد تتضمن إشارته إلى البيت ذكر بعض ألفاظه دون التنبيه على أنها من البيت ، كفعله وهو يروى عن شيخه أبي إسحاق رأيه في بيت عمرو بن شاس (١) حين قال : « قال أبو إسحاق : لا يجوز أن يكون (أشنأ) خبر كان ... » أو نحو تعلية على عبارة السكتاب « والاشراك على هذا التوهم بعيد » حيث قال : أى على وضع الجزاء موضع الاستفهام كبعد « ولا سابق شيئا » (٢) .

لأنه هنا يشير إلى بيت زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُذَرِّكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
ولملك تعجب حين ترى إشارته البعيدة التي لا تؤدى عبارته إلى معرفة المطلوب منها ، ولا يقود إلى ذلك إلا متابعة النص في كتاب سيهويه ، اسمعه يقول مرة : « وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ ، أى علامة الإضمار (كالنون) فهي أقرب إليها أى الأسماء المضمرة المتصلة أقرب إلى النون من المظهر » (٣) . قوله : (كالنون) هنا إشارة إلى النون التي تثبت مع التعريف في مثل (السكاسرين) الواردة في قول تميم بن أبي مقبل العجلاني :

-
- (١) الكتاب ٢٢/١ ، التعليقة ق ١/١٤ .
(٢) الكتاب ٤٢٩/١ والتعليقة ق ٧٦ ب .
(٣) التعليقة ق ١/٢١ .

بَاعَيْنُ بَسَكِي حَفِينَا رَأْسَ حَيِّمٍ

الكليرين ألفنا في عَوْرَةِ الدُّبْرِ (١)

ومثل هذا قوله في موضع آخر : « ... لا يجوز أن ينصب (نعمًا) من أجل أن (تَعْوُونَهُ) صفة » (٢) إنه يشير إلى ما جاء في قول قيس بن حمزة الحارثي :

* أ كُلَّ عَامٍ نَعْمُ تَعْوُونَهُ *

* يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ (٣) *

ونحو من هذا إشارته إلى الشاهد في بيت الأعشى :

وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَدَكَدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا
وَوَضْعِ سَيْمَاءٍ وَأَحْقَابِهِ وَحَلِّ حُلُوسٍ وَأَغْمَادِهَا (٤)

حيث قال : « لم يُبتدأ بأعقادها ونحوها منكرة كما ابتدئ بمثلك منكراً لم يقل : رَبُّ أَعْقَادِهَا كما قيل : رَبُّ مِثْلِكَ (٥) .

وغير ذلك كثير (٦) .

والذي يبدو أن هذا المنهج الذي يسلكه أبو علي في الاستشهاد يعود

(١) انظر الكتاب ٩٤/١ .

(٢) التعليقة ق ٢٠ ب .

(٣) الكتاب ٦٥/١ .

(٤) ديوانه ٩٧/١ ، الكتاب ٢٤٥/١ .

(٥) التعليقة ق ٣٤ ب .

(٦) انظر التعليقة ق ٥٥ ب ، ق ٥٨ ب ، ق ٥٩ أ ، ق ٧٦ أ .

ق ٧٨ أ ، ق ١٧٥ ب .

إلى رغبته في الاختصار التي شامدناها في اقتباساته وتعليقاته ، لشأن هذا المنهج صعب الاهداء إلى مراده أحياناً وجعل البحث يقتصر دون الوفاء بما يجب ، فاعف اللهم لي ولأبني على كل تقصير وتعقيد وخطئ .

نسخ الكتاب التي اعتمد عليها أبو علي :
اعتمد الفارسي على عدد من نسخ كتاب سيهويه ، وهو يشير إليها على النحو التالي :

- قوله : « ولم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ » (١) .
وقوله : « وفي نسخة أبي العباس (يعني البرد) » (٢) أو قوله :
« وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس » (٣) .
وقوله : « وفي النسخة الطاهرية » ويبدو أنها نسخة موثقة لأنه قال
إنها قرئت على عهد الله بن هانيء صاحب الأخفش (٤) .
وقوله : « وفي نسخة أبي بكر » ويصف هذه النسخة بالصواب (٥) .
وقوله : « وألذي في نسخة القاضي » (٦) .

(١) التعليقة ق ١٨١/٤ .

(٢) انظر التعليقة ق ٥٩/ب ، ٦٨/ب ، ١٥٥/١ .

(٣) التعليقة ٢٠٠/ب .

(٤) التعليقة ق ١٥٠/١ ، ١٥٢/ب ، ١٥٤/١ .

(٥) التعليقة ق ١٠٥/ب ، ق ١٠٦/ب .

(٦) التعليقة ق ٨٠/ب ، ١٠٦/ب ، ١٧٩/ب . والقاضي هو

اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل الأزدي البصري ، كان متفنناً فيما

كما يشير إلى بعض النسخ دون أن يحددها أو يذكر أصحابها ، سكتن
يقول : « ووجدت هذه الحروف في بعض النسخ » (١) . أو يقول : « وفي
نسخة أخرى » (٢) .

ويشير أبو علي إلى بعض مصادره فنراه يذكر المقتضب (٣) وكتاب
الأبنية للجرجي (٤) ، كما يشير إلى مسائل الفلأبى المباس (٥) ، ويشير
أيضا إلى كتاب العين (٦) ، ويشير إلى كتاب اللهادلى فيما حكاه
أبو بكر (٧) .

←

يأتى به من مقاييس فى العربية ، وكان المبرد يجله ، ويقوم له احتراماً
إذا رآه ، وكان المبرد وتعلب يجتمعان عنده وقد تناظرا فى مجلسه
وحكام بينهما ، توفى سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد ٦ / ٢٨٤ - ٢٩٠
(١) التعليقة ق ١٢ / ١ ، ق ١٧٩ / ب .

(٢) التعليقة ق ٥٩ / ب ، ٦٨ / ب ، ١٥٥ / ١ .

(٣) التعليقة ق ١٠٦ / ب .

(٤) التعليقة ق ١٧٩ / ب .

(٥) التعليقة ق ٩١ / ب .

(٦) التعليقة ق ١٨٢ / ب .

(٧) التعليقة ق ٨٦ / ١ ، والباهلى هو محمد بن أبى زرة الباهلى
النحوى أحد أصحاب المازنى ، توفى سنة ٢٥٧ هـ ، انظر طبقات النحويين
واللغويين / ١٢٠ ، تاريخ العلماء النحويين / ٥٠ .

وصف المخطوطة :

تقع التعليلة في إحدى عشرة ومائتي لفطة ، في كل لفطة صفحتان ، وفي كل صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة ، ومسطرة الصفحة الواحدة ١٨ × ٢٦ سم ، خطها مغربي جيد ، منقوط في معظمه ، ومشكول في بعض حروفه ، عنوانات الأبواب ، وأوائل المسائل مكتوبة بخط أكبر حجمًا وذلك قوله : (قال سيديوه) ، أو (قال أبو علي) ، أو (قوله) ونحو ذلك .

ابتدأها بقوله « بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً » .

واختتمها بقوله : « تمت التعليلة والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة ، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين » .

يلي ذلك ختم بوقفه : « وقفه الوزير الشهيد علي باشا ، رحمه الله تعالى بشرط أن لا يخرج من خزائنه » .

وعقب ذلك ختم المكتبة السلجانية متضمنًا رقم المخطوطة المذكور آنفا وهو ٢٣٥٧

عملي في التعليقة :

بعد قراءة النص ، تبين لي تمام الكتاب وخلوه من النقص ، سميت للحصول على نسخة أو نسخ أخرى ، ولما لم أجد ، رأيت أن إنقاذ ما وجد أولى من التفريط فيه ، ولا سيما أن أحد الباحثين هدّ هذه المخطوطة النفيسة من نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (١) .

— نسخت الكتاب من أوله إلى آخره ، فتكوفت لدى نسخة حديثة مقروءة من التعليقة .

— شرعت بعدها في المقابلة بكتاب سيبويه ، لاستخراج نصوصه التي هاق عليها أبو علي .

— تنبعت النصوص الأخرى التي نقلها عن النحاة السابقين ، فشرق الفارسي وغرب في كتب النحو القديمة ، ولم يكن أمر الكشف هنا يسيراً ، وذلك ما يملأه كل من تصدى لخدمة كتب التراث .

— خرجت الآيات القرآنية ، ووجوه القراءة فيها ، فمياً ذلك لي الواتوف مع القراء وكتب القراءات والتفسير .

— خرجت الشواهد الشعرية من دواوين أصحابها - إن وجدت - ومن بعض كتب النحو .

— ترجمت للرجال المذكورين في التعليقة باختصار ، وذلك لشهرتهم وعدم الحاجة إلى إئمال الكتاب بما ليس للقارئ حاجة إليه .

(١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، ج ١ ،

ص ٢٦٥ ، ط ١/١ .

ـ وقتت عند تعليقات أبي على فوجدت بعضها لا تحتاج إلى مزيد توضيح ، فتركته كما خلفه أبو على ، ووجدت بعض تعليقاته لا تسكاد تنهض بالمعنى المراد فاضطررت في بعض المواضع إلى إيراد عبارة سيهويه كاملة ، بغية الوقوف بالقارىء على الفكرة الكاملة التي كانت موضوع التعليق ، ورأيت في كثير من المواضع أن أزيد الموضوع توضيحاً فأردفت بما قال السيرافي أو الرماني حول تلك الجزئيات . ولم أنقل عنهما ما نقلت رغبة في التزيد ، ولا حباً في تطويل الكتاب ، ولكنه شعور مني بحاجة القارىء إلى مثل تلك الزيادات ، ولأوقفه معى على المعنى المفصل لما أخصى سيهويه ، ولم تنهض تعليقات أبي على بالكشف عن النموذج ، وتذليل الصعب ، يضاف إلى ذلك الرغبة في نقل بعض جوانب هذا التراث الذي لم يفيض له النشر بعد ، ولعل في ذلك نفعاً للقارىء الكريم من ناحيتين :

الأولى : اكتمال المعنى المراد من عبارة سيهويه .

الثانية : التعرف على مناهج شراح الكتاب في معالجة قضاياها ، والنظر في أساليبهم ، وهم يتناولون قضايا الكتاب بالتفسير والتحليل .

فإليك أيها القارىء أقدم التلمذة ، فإن وجدت خيراً فذاك من الله ، وإن وجدت زلة وتقصيراً فنى وبتقصيرى ، وليست نتيجة إهمال أو كسل لكنها الطاقة البشرية المحدودة الموصوفة بالنقص ، وحسبى أنى لم أدخر جهداً في تحسين عملى في ناظريك ، ولكن السكاه لله وحده : « رَبَّنَا لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا » ، « رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

كلمة شكر

وأنا أقدم التعلية لدارسى النحو فى أصوله ، يجب أن أفوه بالشكر
للجامعة الملك سعود التى هيات لى السبيل لدراسة هذا الأثر العلمى الأصلى ،
وأخص بالشكر مركز البحوث فى كلية الآداب بالجامعة لدعمه المادى
الذى كان له الأثر الحسن فى إخراج هذا العمل إلى النور ، وكلمة شكر
مخلصة إلى الآخرين محمد الجبلى إسماعيل ، وصلاح حسن محمد العاطلین
بمركز البحوث ، لما تبشماه من معائب أئناء الطهارة الأولى لهذا
الكتاب ، فجزاهما الله عفى وعن طلاب العربية كل خير ، كما أشكر كل
من قدم لى نصيحاً أو معرفة .
وصلى الله على أنبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عوض بن حمد القوزى

الرياض فى

١٥ شعبان ١٤١٠هـ

١٢ مارس ١٩٩٠م

نماذج من صفحات المخطوطة

مجلس شورای ملی



مجلس شورای ملی

۲۴۵۷

۲۴۵۷
مجلس شورای ملی
۲۳۵۲

صفحة العنوان

هو انا . علم يا اكرم .

[illegible]

محمود بن حكيم الذي تصفح بحرفه في موضوعات العمل العقل الذي
 يدعو لا عاراً عند استعماله في علم هو الذي يبعث إلى مضمونين، و

عمر بن قیس الخلیلی ماثر ما ملح - نے قمع ارباب و کاکا کاکا الی ہی چند اشعار

او الكعك في يوم ذي حشده سبأ اذ عله وكهوله عائل وديده ورحلوه الله
 فابن عمه وعلله الكعك والاعاء والاعاء الى خبره الكعك الكعك الكعك

والله اعلم
بما نزلنا
من كتابك
والله اعلم
بما نزلنا
من كتابك

عَلَّامَةُ الْغُيُوبِ يَا مَعْصُومَ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ

والنقطة

10

الوقت ثلثه اذ اريد زكاة الفطر على كل واحد منكم وهو يوم النحر من شهر رمضان

عنه في الحادي عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٠ هـ. ولا يخفى أن هذا هو الذي مر عليه في المتن.

الحق - محمد الامير قزويني ولا يبيع موده المولى على ذلك لانهم انما على حال طر حقي لعل

المرء لا يتسلطوا و اختار في كل واحد من سببين على وجه متعدي من حق المتكلم

فقد وديكر ايجلر للتحليل وخصوصا من وراء هذا كبحي التومس برود ليكي انصبا
الومس بارك لثا اعطاء حارس لال الومس السقفة حكمة ابيكوس الزيف

لقدى عليك علم الذي هو الركن، وتوجت استغفاراً بمران صيف عالم للبه
لن التلا بك وسويع حرم ما عاده الاستغفار البه ١١١ ما حاس خافه الحزن وفهرك

الريكونا السعدى الى مدعوين حال جلسته التوعوي الى مدعوين وعزيرة العجينة
 طاب قدامه عا، بالاعلان، من فضلكم الاموال وان كان بغير ثواب، انفسكم في ذلك

طوطمة وعي. بداية الكتاب

